



African Union  
Reforms Engagements

# إصلاح الاتحاد الأفريقي: مشاركة المجتمع المدني

موجز بشأن المناصرة



initiatives for  
human rights



ROBERT F.  
KENNEDY  
HUMAN  
RIGHTS



## المحتويات

1. ما هي عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي؟ ..... 3
2. ما هي الآثار المترتبة لإصلاح الاتحاد الأفريقي على المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان؟ .. 5
3. ما هي الأصوات المفقودة؟ نقص المشاورات الشاملة في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي .... 7
4. لماذا من المهم لمنظمات المجتمع المدني والناشطين الانخراط في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي؟ 8
5. ما هي المطالب الرئيسية التي يجب أن تطرحها منظمات المجتمع المدني والناشطون في عملية الإصلاح؟ ..... 9
8. كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المشاركة في عملية الإصلاح؟ ..... 15
7. فرص المشاركة والجدول الزمنية الرئيسية التي يجب الانتباه إليها ..... 16
8. ما الذي يمكن أن نتعلمه من عمليات الإصلاح الأخرى؟ ..... 17

# 1. ما هي عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي؟

بدأت عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي الحالية في عام 2016 عندما قررت الحكومات الأفريقية (من خلال مؤتمر رؤساء الدول) أن هناك حاجة ملحة لتسريع إصلاح الاتحاد الأفريقي! ثم تم تكليف الرئيس الرواندي بول كاغامي بإجراء مراجعة للاتحاد الأفريقي ووضع تقرير يتضمن توصيات لقيادة عملية الإصلاح.

في عام 2017، عرض تقرير «ضرورة تعزيز اتحادنا، المعروف باسم «تقرير كاغامي» خمسة مجالات للإصلاح في الاتحاد الأفريقي.<sup>2</sup> وتشمل:

1. تبسيط أولويات الاتحاد الأفريقي للتركيز على أربعة مجالات أساسية: السلام والأمن، والشؤون السياسية، والتكامل الاقتصادي، والتمثيل العالمي لأفريقيا.
2. إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه الأولويات على نحو فعال.
3. ربط الاتحاد الأفريقي بمواطنيه
4. إدارة الاتحاد الأفريقي بكفاءة على المستويين السياسي والتنشغيلي
5. تمويل الاتحاد الأفريقي بشكل مستقل وكاف

## معلومات أساسية موجزة

- تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 من أجل تعزيز الوحدة والدفاع عن السيادة والقضاء على الاستعمار وتعزيز التعاون الدولي.<sup>3</sup> وبحلول نهاية السبعينات، كان هناك إجماع على «إعادة النظر في أحكام الميثاق (لمنظمة الوحدة الأفريقية) في ضوء الحقائق المتغيرة في أفريقيا».<sup>4</sup> ونتيجة لذلك، شهدت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2000 تحولاً كبيراً، تُوج بإنشاء الاتحاد الأفريقي.
- ومع ذلك، بحلول عام 2007، كان من الواضح أن الاتحاد الأفريقي يحتاج إلى إصلاحات جوهرية لتحقيق أهدافه على نحو فعال. ونتيجة لذلك، تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى برئاسة البروفيسور أديبايو أديديجي (Adebayo Adedeji) لتقييم هيكل ووظائف مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحسين فعالية مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بمسؤولياتها.<sup>5</sup>
- لذلك، وقبل عملية الإصلاح هذه، فقد كانت هناك عدة محاولات لإصلاح الاتحاد الأفريقي في الماضي. وفي حين أن الحاجة المستمرة إلى الإصلاح داخل الاتحاد هي علامة على ديناميته، فإنها تشير أيضاً

<sup>1</sup> مقرر بشأن الإصلاح المؤسسي صادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي/XXVII (AU/Dec.606).

<sup>2</sup> بول كاغامي ضرورة تعزيز اتحادنا تقرير حول التوصيات المقترحة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي 2016 ؛ انظر أيضا الاتحاد الأفريقي بناء اتحاد أفريقي ذي أهمية أكبر يناير 2017.

<sup>3</sup> ليغوم، كولين (Legum, Colin). «منظمة الوحدة الأفريقية - نجاح أم فشل؟». الشؤون الدولية (المعهد الملكي للشؤون الدولية - 1944) 51.2 (1975): 208-219.

<sup>4</sup> تشيكول، يايو جينيه (Chekol, Yayew Genet). «الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي: المبررات والتحديات والآفاق». انسايت أون أفريكا ((Insight on Africa) 12.1 (2020): 29-44.

<sup>5</sup> الاتحاد الأفريقي. «مراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي». أديس أبابا (2007): 1.

إلى أن جهود الإصلاح السابقة ربما لم تكن كافية في معالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه الاتحاد.

### حالة عملية الإصلاح الحالية للاتحاد الأفريقي

منذ عام 2017 ، ركّز إصلاح الاتحاد الأفريقي حتى الآن بشكل كبير على هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتوظيف للهيكل الجديد وبعض أساليب عمل أجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي مثل قمة الاتحاد الأفريقي واجتماعات التنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ولم يتم إنجاز الكثير فيما يتعلق بالأساس المعياري والتكوين والسلطات والفصل والمواءمة السليمين بين السلطات التي من شأنها تمكين الاتحاد الأفريقي من العمل بفعالية وكفاءة.<sup>6</sup>

وتتعلق المرحلة الحالية من الإصلاح باستعراض وتحديث ولاية وهيكل أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الرئيسية. وتشمل هذه:

(1) الأجهزة القضائية والهيئات القانونية وهيئات حقوق الإنسان بما في ذلك:

- (أ) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- (ب) المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- (ت) لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته
- (ث) لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
- (ج) المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد

(2) البرلمان الأفريقي

(3) مجلس السلام والأمن

(4) اللجان الفنية المتخصصة

وتعد هذه المرحلة من عملية الإصلاح بالغة الأهمية لمنظمات المجتمع المدني والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان للمشاركة فيها. حيث أنها تشتمل على تغييرات في هيئات حقوق الإنسان والمؤسسات الرئيسية التي يشاركها المواطنون الأفارقة ، بصفتهم أصحاب حقوق ومستخدمين لهذه الآليات ، في السعي لتحقيق العدالة والسلام والأمن والمساءلة.

<sup>6</sup> انظر المزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في إصلاح الاتحاد الأفريقي وما تم تحقيقه حتى الآن في ورقة موقف منظمات المجتمع المدني المرفقة بشأن إصلاحات الاتحاد الأفريقي ، ٢٠٢٣.

## 2. ما هي الآثار المترتبة لإصلاح الاتحاد الأفريقي على المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان؟

يوجد حالياً ثلاثة مقترحات رئيسية لعملية الإصلاح فيما يتعلق بالمنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان وتشمل هذه الخيارات:

(1) **تعزيز الإطار الحالي:** يُركز هذا الخيار على تحسين المنظومة الأفريقية الحالية لحقوق الإنسان، والحفاظ على مهمتها وولايتها. وهو يعترف بالقدرة الفريدة للمنظومة على عكس القيم الأفريقية ومعالجة مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. ويقترح هذا الخيار زيادة استقلالية النظام، وتعيين رئيس ونائب رئيس (بدوام كامل) متفرغين، وتحسين الموارد. ويدعو هذا الخيار إلى تبسيط آلية الشكاوى وتعزيز إنفاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي جعل نظام الآلية الخاصة مستقلاً عن آليات المعاهدات، كما ينبغي إعادة هيكلة الأمانات العامة للهيئات الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان لتعزيز فعاليتها.

### الآثار المترتبة

- لا يشير هذا الخيار إلى أي تغييرات هيكلية رئيسية في آليات حقوق الإنسان.
- من المرجح أن يكون هذا الاقتراح هو الأكثر تقدماً والمُتاح لأن معظم مقترحات منظمات المجتمع المدني الرئيسية لتعزيز النظام (انظر القسم 5) يمكن تحقيقها دون تغييرات مؤسسية كبيرة في آليات حقوق الإنسان.

(2) **دمج هيئات حقوق الإنسان:** يقترح الخيار الثاني دمج اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته، وربما لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي في كيان واحد.

### الآثار المترتبة

- يتمثل الأساس المنطقي وراء هذا الاقتراح في تبسيط آلية حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون، وتحسين استخدام الموارد.
- ومع ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تخفيف التركيز المتخصص، لا سيما على حقوق الطفل، وإدخال تحديات بيروقراطية وتضارب الولايات.

(3) **التقسيم الواضح للمسؤوليات:** يدعو الخيار الثالث إلى فصل واضح للولايات بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته. وسيشمل ذلك توضيح الولاية، وآليات الإحالة، والتكامل في التشغيل، وإعداد التقارير المُنسقة، وتحسين الاتصال. وبموجب هذا الخيار، ستتم إزالة ولاية الحماية الخاصة باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته بحيث تترك لهما ولاية التعزيز فقط. والمحكمة الأفريقية هي وحدها التي ستتولى ولاية الحماية.

### الآثار المترتبة

- يعني هذا أنه لم يعد من الممكن بعد الآن تقديم شكاوى بشأن انتهاكات الحقوق أمام اللجنة الأفريقية ولجنة حقوق الطفل والأطفال ورفاهيتهم، وهما أكثر آليات حقوق الإنسان التي يمكن الوصول إليها في القارة.
  - يؤدي هذا الخيار إلى إضعاف آليات المساءلة في القارة حيث لن يتمكن المواطنين الأفارقة والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني من مساءلة الدول على انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إجراءات الشكاوى الخاصة بهيئتي حقوق الإنسان التي يُمكن الوصول إليها بسهولة كبيرة.
  - يخاطر هذا الخيار أيضاً بإنشاء نظام مجزأ مع احتمال ازدواجية الجهود وحواجز الاتصال.
  - إن إزالة إجراءات الشكاوى كأداة حماية من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته دون توسيع نطاق الوصول إلى المحكمة الأفريقية من خلال حذف المادة 34 (6) وتوسيع تعريف «الاعتراف» في المادة 4 (1) من البروتوكول المنشئ للمحكمة يُمكن أن يؤثر سلباً على حماية حقوق الإنسان في أفريقيا.<sup>7</sup>
- وفي يونيو 2023، رفضت الدول اقتراح الاندماج. وقد طُلب من الاستشاريين الذين تم تعيينهم للقيام بهذا العمل الإصلاحي ديلويت وتوش أفريكا ومازيويسا (Deloitte and Touche Africa and Maziwisa) وضع وثيقة تُحدد بوضوح الخيارات المختلفة الأخرى للنظر فيها والآثار المالية والقانونية المترتبة عليها.
- وحتى الآن، لم يتم إتاحة الوثائق التي تحتوي على مقترحات الإصلاح للعامة ولمنظمات المجتمع المدني للمشاركة بشكل هادف في العملية وتقديم تعليقات.

<sup>7</sup> لمزيد من التوضيح حول الوصول المحدود الناشئ عن المادة 34 (6) والارتباك بسبب تفسير المحكمة الأفريقية للمادة 4 (1)، انظر ورقة موقف منظمات المجتمع المدني المرفقة حول إصلاحات الاتحاد الأفريقي.

### 3. ما هي الأصوات المفقودة؟ نقص المشاورات الشاملة في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي

- تتمثل إحدى الثغرات الرئيسية في جهود الإصلاح الحالية حتى الآن في نقص المشاورات مع أصحاب المصلحة المهمين، بما في ذلك الجهات المستخدمة لمؤسسات الاتحاد الأفريقي والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية. ومع ذلك، فإن إحدى التوصيات الرئيسية لإصلاح الاتحاد الأفريقي هي تعزيز الصلة بين الاتحاد الأفريقي ومواطنيه من أجل زيادة أهمية الاتحاد.<sup>8</sup>
- ويمكن القول إنه بمجرد استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد تم دمج منظور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح. ومن المهم الإشارة إلى الدور الاستشاري الوحيد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعايير عضويته المُقيّدة. وتتمثل إحدى الانتقادات الموجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أنه غالباً ما يضم منظمات تتحاز في المقام الأول لمصالح الدولة، مما يؤثر على قدرتها على العمل كقريب أو التحقق من موازين القوى أو مساءلة الدول.
- من الأهمية بمكان أن تنتظر منظمات المجتمع المدني في كل من فوائد وقيود مساحة المشاركة التي تتم الدعوة لها. وهناك حاجة إلى إعادة النظر فيما إذا كانت هذه المساحة "التي تمت الدعوة لها" لا تزال تمثل نقاط دخول فعالة لمشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل هادف. وقد تم توثيق العوائق التي تحول دون مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الاتحاد الأفريقي على نحو فعال، فضلاً عن عدم فعالية «دبلوماسية الدهاليز» على نطاق واسع.<sup>9</sup> ولقد أن الأوان لمنظمات المجتمع المدني للنظر إلى ما هو أبعد من مساحة المشاركة التي تتم الدعوة لها والبحث عن استخدام مساحات "يتم اختراعها" أو منابر أخرى عند الضرورة لسد الفجوات القائمة والاضطلاع بدورها كقريب.
- معظم منظمات المجتمع المدني التي سعت حتى الآن إلى المشاركة في عمليات الإصلاح هي المنظمات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان. ويُمثل العديد من هذه المنظمات رجال. وتفتقد عملية الإصلاح إلى أصوات من النشطاء النسويين والمنظمات الوطنية والشعبية والجهات الفاعلة في مجال العدالة المناخية وحركات حقوق ذوي الإعاقة والناشطين السياسيين والجهات الفاعلة في مجال التنمية والعلماء/الأكاديميين من مختلف التخصصات الذين سيكون عملهم التحليلي مهماً في تحديد ماهية الإتحاد الأفريقي وما الذي ينبغي أن تُركز عليه هياكله، وكيف يجب أن يعمل.

<sup>8</sup> بول كاغامي تقرير ضرورة تعزيز اتحادنا بشأن التوصيات المقترحة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي ٢٠١٦.

<sup>9</sup> سو مبابيا (Mbaya Sue) العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني دروس لتعزيز العلاقات، معهد الدراسات الأمنية ٢٠٢٣.

## 4. لماذا من المهم لمنظمات المجتمع المدني والناشطين الانخراط في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي؟

الإصلاح هو عملية تشتمل على تغييرات كبيرة في عمل الآلية، خلافاً للتغييرات الطفيفة التي تُشكل جزءاً مستمراً من أي آلية وتطور في الممارسة.

(أ) يُمثل هذا الإصلاح فرصة لمنظمات المجتمع المدني لتكون جزءاً من بناء المنظومة التي ستشكل مستقبل أفريقيا. وهو فرصة للمشاركة في تحديد أولويات الاتحاد الأفريقي وقيمه وآلياته. وقد حذرتنا أودري لورد (Audre Lorde) من أن «أدوات السيد لن تُهدم أبداً منزل السيد»<sup>10</sup>. وهناك صعوبات شديدة في محاولة التصدي للتحديات المنهجية ضمن الهياكل والمؤسسات التي لم تكن جزءاً من إنشائها، مع استخدامنا للأدوات والأساليب المحدودة الموجودة داخل هذه الهياكل. ومن خلال الانخراط في عملية الإصلاح هذه، فإننا نشارك في بناء «المنزل».

(ب) الدفاع عن أنظمة حماية حقوق الإنسان والمساءلة في أفريقيا وتعزيزها. يمكن استخدام عمليات الإصلاح لنزع الشرعية عن الحماية القائمة لحقوق الإنسان وأنظمة مساءلة الدولة وإضعافها. ويجب أن تكون منظمات المجتمع المدني يقظة خاصة في هذه السياقات الصعبة حيث، على سبيل المثال:

1. هناك زيادة في الجهود التي تبذلها الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي للطعن علناً في استقلال آليات حقوق الإنسان في أفريقيا.<sup>11</sup>
2. إن عدم كفاءة الأشخاص المرشحين والمُنتخبين للعمل في الهيئات الأفريقية لحقوق الإنسان يؤثر على استقلال هذه المؤسسات ونزاهتها وفعاليتها.
3. أصبحت الجهات الفاعلة المناهضة للحقوق أكثر جرأة في اختيار لغة وأنظمة وهياكل حقوق الإنسان للحشد ضد تحقيق حقوق الإنسان للجميع.<sup>12</sup> على سبيل المثال، في الدورة الأخيرة للمفوضية الأفريقية، الدورة السابعة والسبعين التي انعقدت في أروشا، سعى تحالف الدفاع عن الحرية، ومقره الولايات المتحدة، إلى الحصول على صفة مراقب أمام المفوضية الأفريقية.

<sup>10</sup> لورد ، أودري (Audre Lorde). "أدوات السيد لن تفكك أبداً منزل السيد." 1984. الأخت الخارجية: مقالات وخطابات. إد بيركلي ، كاليفورنيا: مطبعة كروسينج. 114-110. 2007.

<sup>11</sup> انظر التحليل الذي أجراه التحالف من أجل مفوضية أفريقية مستقلة في <https://achprindependence.org>

<sup>12</sup>



## 5. ما هي المطالب الرئيسية التي يجب أن تطرحها منظمات المجتمع المدني والناشطون في عملية الإصلاح؟

1. ينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بدلاً من تقليص الحماية.

يتضمن إصلاح المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على إمكانات هائلة لتحقيق نتائج إيجابية وسلبية. وثمة خطر يتمثل في إمكانية استخدام عملية الإصلاح لتقويض الإطار المعياري القوي داخل المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان ألا تحافظ عملية الإصلاح على الحماية التي توفرها المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان فحسب، بل تعززها أيضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تراعي عملية الإصلاح ما يلي:

(أ) **حقوق الإنسان بوصفها معيار عالمي:** تقوم حقوق الإنسان على قابلية التطبيق العالمي. وهذه الحقوق أصيلة لجميع البشر، بغض النظر عن العرق أو نوع الجنس أو الجنسية أو العرقية أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر. وينبغي أن يدعم الإصلاح هذه الطابع العالمي للحقوق، وأن يضمن عدم التمييز ضد أي مجموعة.

(ب) **التحقيق التدريجي للحقوق:** قطعت المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان خطوات كبيرة في الاعتراف بالحقوق المختلفة وحمايتها. وينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى التحقيق التدريجي للحقوق، ومواصلة توسيع نطاق الحماية وتعزيزه.

(ت) **الشمولية والتنوع:** تكمن قوة أفريقيا في تنوعها. وينبغي أن تعكس منظومة حقوق الإنسان بعد إصلاحها هذا التنوع، وأن تحترم وتحمي حقوق جميع الأفراد، بمن فيهم أفراد المجتمعات التي تعاني من التهميش. وهذه الشمولية ضرورية لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.

(ث) **الالتزامات والسمعة الدولية:** العديد من الدول الأفريقية موقعة على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن أن يضر التراجع عن التزامات في مجال حقوق الإنسان من خلال عملية الإصلاح بمكانة أفريقيا في المجتمع العالمي. ويتعين على الاتحاد الأفريقي مواصلة إصلاحاته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(ج) **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** هناك صلة قوية بين حماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعمل النظام الذي يحمي حقوق الإنسان بقوة على تشجيع الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز التنمية. وبالتالي، يمكن أن يكون للإصلاحات التي تضعف حماية حقوق الإنسان آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

(ح) **الإرث والأجيال القادمة:** سنتشكل القرارات التي تُتخذ اليوم الإرث الذي يُترك للأجيال القادمة. ويجب أن تعزز عملية الإصلاح إطار حقوق الإنسان لا أن تقلصه، وأن تكفل إقامة مجتمع عادل ومنصف للأفارقة في المستقبل.

## 2. ينبغي أن يؤكد الإصلاح استقلال أجهزة حقوق الإنسان في أفريقيا وأن يوضح الأدوار المنفصلة للأجهزة السياسية والأجهزة القضائية التابعة للاتحاد الأفريقي.

ظلت هناك جهود مستمرة من الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي للتأثير على استقلالية وشرعية الهيئات القضائية الأفريقية وخاصة اللجنة الأفريقية. فعلى سبيل المثال،

- أصبحت اللجنة الأفريقية هدفاً لرد فعل سياسي عنيف بشكل متزايد. 13 ومن المعروف أن الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي تتحكم في المحتوى الموضوعي لتقارير أنشطة اللجنة الأفريقية عن طريق فرض أن يتم حذف معلومات من التقارير تُورط سجل الدول في مجال حقوق الإنسان. وفي ممارسة دورها في «النظر» في تقارير أنشطة اللجنة الأفريقية، أصبحت لهجة وتوصيات الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي تتسم بأنها مشحونة أكثر وعدوانية وحتى ازدرائية بمرور الوقت» خاصة منذ عام 14.2014

- في عام 2015، طلب المجلس التنفيذي من اللجنة الأفريقية «مراجعة معاييرها لمنح صفة مراقب للمنظمات غير الحكومية وسحب صفة المراقب الممنوح للمنظمة المسماة كال (CAL)، بما يتماشى مع تلك القيم الأفريقية». 15

- في عام 2018، أكد المجلس التنفيذي في القرار 1015 على «أن الاستقلال الذي تتمتع به اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب له طبيعة وظيفية وليس مستقلاً عن نفس الأجهزة التي أنشأت الهيئة». 16 ومع أن اللجنة الأفريقية لم يتم إنشائها من قبل الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي. وهي هيئة مُنشأة بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتتمتع اللجنة باستقلالية موضوعية (قانونية) لا يمكن للمجلس التنفيذي أن يسحبها ما لم يُحرض الدول على تعديل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

- لم تنجح محاولات منظمات المجتمع المدني للجوء إلى المحكمة الأفريقية سعياً للحصول على رأي استشاري بشأن معنى «النظر» الوارد في المادة 59 (3) من الميثاق الأفريقي. وتجنبت المحكمة هذا السؤال المهم ورفضت المسألة من الناحية الفنية، بناء على تفسير تقييدي لما تعنيه المنظمة «المعترف بها» من قبل الاتحاد. 17

ولكي تعمل الهيئات القضائية وشبه القضائية في أفريقيا المسؤولة عن الإشراف على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بشكل فعّال وبكفاءة، فإنها يجب أن تعمل دون تدخل سياسي. وتمثل عملية الإصلاح هذه فرصة لتوضيح الولايات المنفصلة لأجهزة الاتحاد الأفريقي لضمان استقلال هيئات حقوق الإنسان.

<sup>13</sup> يافث بيجون (Japheth Biegon) بروز وصعود رد الفعل السياسي: قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بمراجعة ولاية وأساليب عمل اللجنة الأفريقية أغسطس 2018 <https://www.ejiltalk.org/the-rise-and-rise-of-political-backlash-african-union-executive-councilsdecision-to-re-view-the-mandate-and-working-methods-of-the-african-union-commission-on-human-rights/>

<sup>14</sup> لورانس ميوت (Lawrence Mute) حماية ولاية واستقلالية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: الاستفادة من أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان CIAC ، يونيو 2021 ، تم الوصول إليه في [https://achprindpendence.org/wp-content/uploads/2021/07/NHRIs-ACHPR\\_EN.pdf](https://achprindpendence.org/wp-content/uploads/2021/07/NHRIs-ACHPR_EN.pdf)

<sup>15</sup> مقرر بشأن تقرير الاجتماع الثامن والثلاثين عن أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة (EX.CL/921(XXVII)، الفقرة 7، قرارات وتوصيات الدورة العادية السابعة والعشرين للمجلس التنفيذي (7-12 يونيو/حزيران 2015، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا)، الوثيقة (EX.CL/ Dec.873-897(XXVII)).

<sup>16</sup> المقرر 1015 بشأن تقرير المعتكف المشترك للجنة الممثلين الدائمين واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (Doc.EX.CL/1089(XXXIII)).

<sup>17</sup> طلب رأي استشاري من مركز حقوق الإنسان وانتلاف المثليات الأفريقيات، رقم 002/2015، سبتمبر 2017.

### 3. يجب أن يؤدي الإصلاح إلى إنشاء آلية اختيار وفحص شفافة وشاملة للمفوضين ولقضاة أجهزة حقوق الإنسان في إفريقيا

تعتمد نزاهة المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان على نوعية ثلاثة وثلاثين ( 33 ) من المكلفين بولايات، بمن فيهم القضاة والمفوضون والخبراء المسؤولون عن دعم معايير حقوق الإنسان. وعلى الرغم من المؤهلات القانونية المحددة في الموائيق ذات الصلة، ففي كثير من الأحيان يؤثر النفوذ السياسي على عملية الاختيار، مما يؤدي إلى نقص الموظفين المؤهلين.

ويجب أن تُركز جهود الإصلاح على وضع إجراءات شفافة وقوية لترشيح هؤلاء المسؤولين وفحصهم وانتخابهم لضمان كفاءتهم العالية ونزاهتهم الأخلاقية. وهذا يشمل:

- (أ) إنشاء هيئة استشارية مستقلة للتحقق من المرشحين الذين يتم تعيينهم.
- (ب) الإدراج الإلزامي لشرط النشر العلني عن الوظائف الشاغرة المرتقبة بشفافية لتشجيع المشاركة الواسعة للمواطنين الأفارقة.
- (ت) وضع معايير موحدة وإرشادات تشغيلية لعمليات اختيار وتسمية المرشحين على المستوى الوطني. وينبغي أن تتضمن هذه الإرشادات التشغيلية آلية لتقييم مدى امتثال العمليات على المستوى الوطني للمعايير الموحدة، بما في ذلك ما إذا كانت عملية الترشيح شاملة لمشاركة منظمات المجتمع المدني والتوعية العامة. لا يكفي مجرد إرسال مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء.

### 4. ينبغي أن يوسع الإصلاح وصول المواطنين الأفارقة ومنظمات المجتمع المدني إلى آليات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان (الوضع الدائم).

يُمثل الشرط الوارد في المادة 34 (6) من بروتوكول المحكمة الذي يستلزم الحصول على إعلان مُنفصل من الدول بعد قيامها بالمصادقة على البروتوكول لتمكين منظمات المجتمع المدني والأفراد الوصول إلى المحكمة الأفريقية للوصول إلى المحكمة الأفريقية تحدياً كبيراً، لأنه يحد من قدرة الأفارقة على التماس العدالة ومساءلة الحكومات. ولمعالجة هذه القضايا، يقترح تعديل البروتوكول لإزالة الحاجة إلى إعلان مُنفصل، وتبسيط الإجراءات على الأفراد من أصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني لتقديم القضايا وتمكينهم من الاستفادة بشكل فعال من المحكمة، وتعزيز العدالة والمساءلة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة.

كما يواجه الوصول إلى المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان مشاكل بسبب التفسيرات المُربكة وغير المُتسقة للقواعد والمعايير القائمة، مما يجعل من الصعب على الناس فهم النظام واستخدامه بفعالية. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمادة 4 (1) من بروتوكول المحكمة، فإن المنظمة الأفريقية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي مؤهلة لطلب رأي استشاري من المحكمة. ومع ذلك، فإن تفسير المحكمة لبند «الاعتراف» لا يشمل اعتراف من قبل أجهزة الاتحاد الأفريقي (مثل صفة المراقب أمام اللجنة الأفريقية)، وهو أمر تعسفي وغامض حيث أن المحكمة فشلت في تقديم إرشادات واضحة وملموسة حول كيفية الحصول على هذا الاعتراف. وهذا النقص في التعريف الواضح يُربك منظمات المجتمع المدني بشأن أهليتها للمشاركة في المحكمة، مما يؤثر على قدرتها على المساهمة بفعالية في مناصرة حقوق الإنسان.

وينبغي لعملية الإصلاح أن تعمل على:

- (أ) توضيح تعريف «الاعتراف» في البروتوكول، وتحديد معايير أو أوضاع محددة، مثل صفة المراقب، التي تؤهل منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المحكمة.
- (ب) تعزيز الشفافية حول معايير وعمليات الحصول على الاعتراف والحقوق المترتبة عليه، وضمان أن تكون منظمات المجتمع المدني على دراية جيدة ويُمكنها المشاركة بنشاط في المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.
- (ت) وضع سياسات أكثر شمولاً واتساقاً تسمح لمجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تدافع عن حقوق الأقليات، بالحصول على الآراء الاستشارية والمساهمة في حوار حقوق الإنسان في أفريقيا.
- (ث) تبسيط إجراءات الوصول: التوصية بتبسيط العمليات القانونية والمبادئ التوجيهية للوصول إلى آليات حقوق الإنسان. وينبغي استخدام لغة واضحة وغير فنية، وكما ينبغي ترجمة هذه المبادئ التوجيهية إلى لغات محلية متعددة لضمان فهمها وتوسيع نطاقها.

## 5. تعزيز الامتثال وتنفيذ معايير وقرارات وتوصيات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان.

يواجه الاتحاد الأفريقي صعوبات في تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هيئاته المعنية بحقوق الإنسان، مما يُضعف بشكل كبير منظومة حقوق الإنسان في أفريقيا. وينبع هذا التحدي من عدم امتثال الدول الأعضاء، وهو ما يُعزى غالباً إلى محدودية الإرادة السياسية أو الموارد، وتردها في قبول القرارات التي تعتبرها تهديدات لسيادتها أو مصالحها الوطنية. ويؤثر هذا التحدي على شرعية ومصداقية المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. ويُمكن أن يُخيب التنفيذ غير الفعال للقرارات آمال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، مما قد يُعزز ثقافة الإفلات من العقاب.

ولكي يعزز الاتحاد الأفريقي قدرته على تنفيذ وإنفاذ معايير وقرارات وتوصيات حقوق الإنسان، يُقترح ما يلي:

- (أ) ينبغي إنشاء لجنة وزارية مشتركة ضمن صلاحيات المجلس التنفيذي تناط بها ولاية ضمان الإشراف السياسي على تنفيذ توصيات وقرارات المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يطلب من هذه اللجنة تقديم تقارير منتظمة إلى مؤتمر القمة وأن توصي بإجراءات لكي ينظر فيها مؤتمر القمة لضمان الالتزام بقرارات وتوصيات آليات المنظومة.
- (ب) إنشاء آلية للامتثال والمتابعة ضمن صلاحيات مؤتمر القمة وترتبط مباشرة بالمادة 23 من القانون التأسيسي. ويُمكن تكليف هذه الوحدة ضمن هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراقبة الامتثال وتنفيذ القرارات والتوصيات، وإصدار تقارير منتظمة عن امتثال الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة الفنية لضمان تنفيذها.

## 6. ينبغي على عملية الإصلاح زيادة الشفافية والوصول إلى المعلومات حول عمليات الهيئات الأفريقية لحقوق الإنسان

هناك تفسير تقييدي من قبل الأجهزة السياسية للاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لبند «السرية» بموجب المادة 59 من الميثاق الأفريقي. حيث أنهم يفسرون «السرية» على أنها تعني السرية التامة لإجراءات الشكاوى أمام اللجنة الأفريقية، مما يؤدي فعلياً إلى تعميم حول العمليات. ونتيجة للتفسير التقييدي للمادة 59، تظل البلاغات المعروضة على اللجنة الأفريقية، والتي لم يتم البت فيها، سرية. وتنشأ العديد من التحديات نتيجة لهذه السرية، على سبيل المثال:

- يتم منع منظمات المجتمع المدني من القيام بأنشطة المناصرة والتعبئة المستمرة على أساس انتهاكات الحقوق في البلاغات المقدمة إلى اللجنة. وبرزت هناك حالات طُلب فيها من منظمات المجتمع المدني إزالة مراجعاتها الخاصة التي قامت بإعدادها من مواقعها الإلكترونية.
- يحول هذا الافتقار إلى الشفافية دون التدخل المحتمل من جانب أصدقاء المحكمة الذين يُمكنهم تقديم الخبرة اللازمة لتوجيه اللجنة في تطوير اجتهاداتها القضائية. ولا يُمكن لأصدقاء المحكمة التدخل لأنهم لن يعرفوا نوع البلاغات التي تم تقديمها إلى اللجنة.
- تساهم السرية أيضاً في إخفاء الآليات الأفريقية لحقوق الإنسان على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وفي سبيل مواجهة هذه التحديات، ينبغي على عملية الإصلاح:

- أ) أن تؤدي إلى اعتماد تفسير وظيفي وهادف للمادة 59 لتعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات التي من شأنها تمكين منظمات المجتمع المدني وخبراء حقوق الإنسان من المشاركة بفعالية مع الهيئات الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان.
- ب) التأكيد على أن كل هيئة من هيئات حقوق الإنسان يجب أن يكون لديها قائمة بالقضايا التي لم يتم البت فيها المعروضة عليها، بما يتماشى مع المعايير الدولية، مما يؤدي إلى تفعيل شرط أن «تحتفظ الهيئات العامة بالمعلومات ليس لنفسها ولكن كوصي على الصالح العام، ولكل شخص الحق في الوصول إلى هذه المعلومات، مع مراعاة قواعد يتم تحديدها بوضوحها التي ينص عليها القانون»<sup>18</sup>.

## 7. ينبغي أن تُعزز عملية الإصلاح مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات الاتحاد الأفريقي من خلال تعزيز الشمولية وإمكانية الوصول والمشاركة.

ظل الاتحاد الأفريقي يواجه انتقادات متزايدة لتقييده مشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين على الرغم من أن قانونه التأسيسي يؤكد على التكامل الذي يُركز على المواطن. ويظهر هذا النمط من خلال القرارات والتفسيرات المختلفة التي تتخذها أجهزة السياسات وهيئات المعاهدات التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تُعيق مجتمعة المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني ووصولها إلى إطار الاتحاد الأفريقي.

<sup>18</sup> إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا، ٢٠٠٢، الفقرة ٤ (١).

- قرارات أجهزة صنع السياسات: تفرض العديد من قرارات أجهزة السياسة في الاتحاد الأفريقي قيوداً صارمة على أي من منظمات المجتمع المدني التي ينبغي أو لا ينبغي السماح لها بالمشاركة في عملية حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي. ويحد فرض معايير صارمة أو عقبات إجرائية من المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمساهمة على نحو فعال في أجندة الاتحاد الأفريقي.<sup>19</sup>
- معايير العضوية التقييدية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: لقد تمت إعاقة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى أن يكون منبراً لمشاركة المجتمع المدني، بسبب معايير العضوية التقييدية. حيث تمنع هذه القيود منظمات المجتمع المدني المتنوعة من المساهمة بوجهات نظرها وخبراتها.

ينطوي هذا النمط على إشكالية لأنه يتناقض مع المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي بشأن نظام الحكم الذي يُركز على المواطن ويقوّض فعالية منظومة حقوق الإنسان الخاصة به. فالمجتمع المدني يضطلع بدور مهم في تمثيل المصالح المتنوعة، وتوفير الضوابط والتوازنات، وضمان أن سياسات الاتحاد الأفريقي وإجراءاته تركز على واقع مواطنيه.

وقم تم اقتراح التوصيات التالية لمعالجة نمط تقييد منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الأفريقي:

- أ) ينبغي على أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية برسم السياسات تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال تبسيط إجراءات تقديم الطلبات ووضع معايير شاملة للحصول على صفة مراقب.
- ب) ينبغي إجراء إصلاح في معايير العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسماح لمجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني بالمشاركة، بما يضمن تمثيلاً متنوعاً.
- ت) ينبغي أن تؤدي عملية الإصلاح التي تشتمل على تنسيق العملية المنهجية لمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني إلى توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني مع أجهزة الاتحاد الأفريقي بدلاً من تقييد مشاركتها وتواصلها مع الاتحاد الأفريقي. وينبغي على الاتحاد الأفريقي، من خلال عملية الإصلاح هذه، تنفيذ تدابير الشفافية والمساءلة لتمكين منظمات المجتمع المدني من رصد وتقييم تنفيذ السياسات بفعالية.

<sup>19</sup> ميووت، المصدر رقم ١٤ أعلاه.

## 8. كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المشاركة في عملية الإصلاح؟

1. مشاركة الدولة على المستوى الوطني: تواصل مع دولتك من خلال تحديد ممثلي الدولة الرئيسيين (مثل السفراء ووزراء الخارجية) ووكالات الدولة وتزويدهم بتحليل للقضايا الرئيسية التي يجب إثارتها في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي. وتواصل مع بعثات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وكذلك مع مكاتب الاتصال الخاصة.
2. المشاركة في مساحات صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي. قم بتتبع وتحليل بيانات الدول الأعضاء في المفاوضات. واستخدم هذه التحليلات لتعيين الدول الداعمة/التقدمية وكذلك الدول ذات التوجهات الرجعية. تواصل مع الدول الداعمة وقم ببناء تحالف. كذلك قم بتزويدهم ببيانات من صفحة واحدة تشمل على تحليل للثغرات والطلبات، حتى يتمكنوا من طرح هذه القضايا.
3. قم بإعداد تقارير تشمل على مساهماتك واقتراحاتك إلى الوحدة المعنية بإصلاح مفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات الاستشارية. ويُمكنك استخدام تحليل المطالب الرئيسية الواردة في موجز المناصرة هذا كنقطة بداية للتقرير. (مي، يرجى إدراج جهات الاتصال ذات الصلة).
4. قم بكتابة رسائل وبيانات تنظيمية جماعية تُثير فيها القضايا المهمة التي تؤثر على السكان والدوائر الانتخابية التي تعمل معها.
5. قم بتضمين الدعوة بشأن إصلاحات الاتحاد الأفريقي كجزء من عملك المستمر. ولا ينبغي النظر إلى العمل الرامي إلى تعزيز المؤسسات الإقليمية في أفريقيا على أنه منفصل ومعزول عن الأعمال المواضيعية الأخرى التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والناشطون في أفريقيا. حيث تؤثر المطالب الرئيسية المدرجة في هذا الموجز على جميع مجالات عملنا التي تتطلب أنظمة للتنفيذ والمساءلة. وبناء على ذلك، يُمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تستفيد من المحادثات حول إشراك عمليات إصلاح الاتحاد الأفريقي في المساحات القائمة. وإذا كنت بحاجة إلى شخص ما للانضمام إلى اجتماعاتك/الحلقات الدراسية عبر الإنترنت (ويبنار) لتقديم معلومات أساسية وتحليل لإصلاحات الاتحاد الأفريقي وكيف يُمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية، فتواصل مع مي أمان، على أرقام الاتصال الواردة أدناه، والتي ستشرك التحالف من أجل تقديم الدعم.

## 7. فرص المشاركة والجداول الزمنية الرئيسية التي يجب الانتباه إليها

1. 15 – 26 يناير 2024: الدورة العادية السابعة والأربعون للجنة الممثلين الدائمين (السفراء): يجب على منظمات المجتمع المدني تتبع نتائج اجتماع الممثلين الدائمين فيما يتعلق باعتماد إصلاحات الاتحاد الأفريقي.
2. 14 – 15 فبراير 2024: الدورة العادية الرابعة والأربعون للمجلس التنفيذي (وزراء الخارجية): ينبغي على منظمات المجتمع المدني التواصل مع الدول لأخذ فرصة للتحدث وإبداء اعتراضات على اعتماد توصيات إصلاح الاتحاد الأفريقي، وطرح المطالب الرئيسية، وتقديم مقترحات لعملية تنطوي على قدر أكبر من التشاور. (انظر الموجز بشأن مشاركة الدولة المرفق للحصول على المحتوى الذي قد يساعد في هذا الصدد).
3. 17 – 18 فبراير 2024: الدورة العادية السابعة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.
4. استخدم أي فرص مناصرة رئيسية قادمة ذات صلة لإثارة هذه التحديات كفرص وقضايا مناصرة. على سبيل المثال  
(أ) مارس 2024: لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة في نيويورك ولجنة وضع المرأة الأفريقية: يمثل الجانب المواضيعي المتعلق «بتعزيز المؤسسات» فرصة للمنظمات التي تشارك في هذا المجال لرفع مستوى الدعوة/المناصرة لتعزيز المؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان في أفريقيا.  
(ب) سبتمبر 2024: قمة الأمم المتحدة للمستقبل حيث ستنداول الدول حول كيفية تعزيز التعددية، وإعادة بناء الثقة، وكيفية تحقيق أهداف التنمية والتزامات حقوق الإنسان.
5. انضم إلى الجهود المستمرة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني التي تمت الإشارة إليها في هذا الموجز، على سبيل المثال:  
(أ) العمل الجماعي بشأن تحدي تنفيذ القرارات، في إطار مجموعة المتقاضين.  
(ب) العمل الجماعي بشأن إنشاء آلية اختيار وتدقيق شفافة وشاملة لضمان كفاءة الفضاة والمفوضين في هيئات حقوق الإنسان الأفريقية  
للانضمام إلى هذه التحالفات أو إذا كنت ترغب في اقتراح مجموعة عمل بناءً على مجال اهتمامك، أو عقد ندوة عبر الإنترنت (وبينار) أو مساحة أخرى لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة، يُرجى مراسلة مي أمان، عبر البريد الإلكتروني: [mai@the-isl.org](mailto:mai@the-isl.org)



## 8. ما الذي يمكن أن نتعلمه من عمليات الإصلاح الأخرى؟

1. المعيار الأساسي للإصلاحات هو أنه لا ينبغي القيام بأي شيء من شأنه الإضرار بالحماية القائمة لحقوق الإنسان. وينبغي على جميع أصحاب المصلحة المطالبة بأن أي مقترحات للإصلاح ينبغي أن تمثل تقدماً وتعزيزاً لنظم المساءلة والحماية، وليس إضعاف الحماية أو تقليصها.
2. ولكي تكون أي مناقشات حول «تعزيز» أو «إصلاح» النظام ذات مصداقية، ينبغي أن تكون شاملة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. فبدون إجراء مشاورات كافية وشاملة، من غير المرجح أن تسفر عملية الإصلاح عن آلية مناسبة للغرض.
3. يتعين على هيئات الاتحاد الأفريقي أو أجهزته أو مؤسساته الخاضعة للإصلاح أن تشارك في عملية الإصلاح بصورة جوهريّة. وقد تكون هذه المشاركة من خلال تطوير أوراق الموقف، والتشاور ودعوة مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع. وقد تعزز البيانات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المواقف التقدمية التي تقترحها هذه الأجهزة مما يؤدي إلى التعبئة الجماعية لحماية آليات حقوق الإنسان وتعزيزها.
4. تُعد الشراكات الاستراتيجية ضرورية لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في عملية الإصلاح. وقد يشمل ذلك الشراكات بين الدول الأعضاء التقدمية أو الداعمة ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين. ويُمكن استخدام مجموعة واسعة من التكتيكات بما في ذلك الدبلوماسية والبحوث والمناصرة وتعبئة منظمات المجتمع المدني للحركات عند الحاجة.
5. ينبغي النظر إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي كجزء من العمل المستمر لتعزيز مؤسسات وآليات حقوق الإنسان في أفريقيا. ومن المهم لمنظمات المجتمع المدني أن تربط بين عملها الحالي وتوصيات عملية الإصلاح الحالية. وتُمثل عملية الإصلاح فرصة لتسليط الضوء على الثغرات ونقاط الضعف التي نشأت نتيجة سنوات عديدة من تجارب منظمات المجتمع المدني. وينبغي تأطير هذه الثغرات بوصفها قضايا مناصرة يُمكن معالجتها من خلال الإصلاح.
6. ينبغي ألا يتم اعتماد أي عملية إصلاح تكون نتيجتها الحد من مشاركة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان أو حرمانهم دون مبرر من المشاركة الفعالة في آلية حقوق الإنسان.
7. لا تحدث عمليات الإصلاح في فراغ. وعادة ما تكون هناك عمليات خارجية أخرى ولكنها مترابطة لتغيير أو تعزيز النظام الذي قد يحدث بالتوازي مع عملية الإصلاح «الرسمية». ومن المهم إقامة روابط بين هذه العمليات «الخارجية» الأخرى والإصلاح من أجل تحقيق نتائج مُنسقة للمنظومة.
8. من المهم إجراء تحليل سياقي للبيئة الإقليمية فضلاً عن البيئات السياسية على المستويات الوطنية. وقد يكشف هذا التحليل كيف يُمكن لهذه السياقات أن تُغذي الدوافع والمصالح الأساسية في عملية الإصلاح.
9. لا بد أن تكون لعمليات الإصلاح آلية مراجعة. ومن المفيد إدراج عملية استعراض في منتصف المدة واستعراض في نهاية المدة للتأكد مما إذا كانت عملية الإصلاح في المسار الصحيح لتحقيق الأهداف

المتوخاة. ومن الضروري أن تكون التدابير، التي ينبغي أن يتم على أساسها مراجعة عملية الإصلاح موضوعية، استناداً إلى ولاية/تفويض الهيئات والمؤسسات قيد الإصلاح. ولا ينبغي أن يتم تقييم أي تدابير لتعزيز «الكفاءة» في فراغ أو فصلها عن الحاجة إلى «الفعالية». فعلى سبيل المثال، في سياق الإصلاح الذي له آثار على آليات حقوق الإنسان، تستلزم «الفعالية» نهجاً يأخذ في الاعتبار كيفية وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

10. هناك حاجة إلى استراتيجية طويلة الأجل للمشاركة في الإصلاحات. ويُمكن أن تكون عمليات الإصلاح مثيرة للجدل وطويلة. وثمة حاجة إلى الاستثمار من مختلف أصحاب المصلحة ليس في عملية الإصلاح فحسب، بل أيضاً في رصد وتتبع الأثر العملي لتوصيات الإصلاح وتنفيذها.





**African Union  
Reforms Engagements**

